نبه على تقدم التصريح بها للبعد بينه وبين الضمير وقوله في قوله كليه الخ
اي مع سوله والسور والسور كليا وجزئيا يري كما في الكبير موجبة
بفتح الجيم على الحذف والايصال اي موجب فيها وبكسرها على الاسناد
المجازي وهذا هو المناسب للتسمية مقابلها سالبة الواو للتقسيم
وهي فيه اجود من او كما صرح به غير واحد فلا حاجة الى جعل الشارح
الواو بمعنى او فالقضايا الاربعة اقول لو قال الاربع بترك التا لكان
اولى لان تقدم المعدود ودو حذفه يجوز ان لا محسنات وقد وقع له فيما
يأتي كثير من ذلك فلينتبه له اذا قول اذا هو الشرطية حذفت الجملة
التي تضاف اليها وعوض عنها التنوين على ما قاله الكافيجي والسيوطي وغيرهما
من محققي المتاخرين لا الناصبة للمضارع اذ لا مضارع هنا ان يجد
تضرب الاولى حذف اربعة لانها مكررة مع ما قبل الاربعة الى
الثمان قال في الكبير بحذف الياء تخفيفا والاعراب مقدر عليها او ظاهر
على النون كما في قوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان
وتقدم التمثيل لهذه الاربعة اي عند قول المص اما بكل او بعض او ببعض
الخ والمهملة في قوة الجزئية لان الحكم فيها على بعض الافراد محقق
والزائد مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة الجزئية وكونه محكوم
به قد يتيقن فيعتقد لجميع الافراد كما في الانسان كاتب بالقوة لا يقتضي تيقن
الحكم به من المتكلم على الجميع فسقط ما قيل هنا والشخصية في
حكم الكلية لان الحكم في كل منهما على مصدوق اللفظ من غير خروج شي منه
عن الحكم كما في الكبير ولما كان الشبه بين الشخصية والكلية ضعيفا
عن الشبه بين المهملة والجزئية لرجوع معنى المهملة الى معنى الجزئية
عبر بالحكم فيما بين الشخصية والكلية دون القوة المعبر بها فيما بين المهملة
والجزئية كذا ظهر لي فما قيل انه تفنن فقصور موهم ان زيد الانسان
مثال لهما في الشكل الاول وصنفا لهما في الشكل الثاني في لا شي من الحجر
بحيوان وزيد من الحيوان ينتج لا شي من الحجر بزيد اي يسمى هذا الاسم
سماه الطبيعية لان الحكم فيها انما وقع على طبيعة الكلي اي ماهيته
لا ماصدق عليه من الافراد كما في الانسان نوع والحيوان جنس اذ لا شي من

افراد الانسان بنوع ولا شي من افراد الحيوان بجنس ولا يصلح لان
يصدق الخ اذ لا يصدق قولنا كل انسان نوع ولا بعض نوع ولا كل حيوان جنس
ولا بعض الحيوان جنس وخرج بهذا القيد المهملة فانها صالحة لذلك
والحيوان انهما داخلة في الشخصية هو احد اقوال ثلاثة ثانيها انها داخلة
في المهملة ثالثها انها قسم مستقل لا شخصية ولا مهملة قال في الكبير وهو
المشهور وقد رد في الكبير القول بانها شخصية بالانها تنص فلهذا احتاج
في الصغرى انها شخصية والاقوال الثلاثة على انها معتبرة في العلوم وقيل
غير معتبرة فيها وهو مردود بما هو مبسوط في الكبير الاول في الرتبة الخ
قال في الكبير والموضوع والمحمول متقدمان ذاتا على الحكم ومتاخران عنه
وصفا لانه اذا حصل الحكم حصل للطرف المحكوم عليه صفة الموضوعية
وللطرف المحكوم به صفة المحمولية لان الاصل في المحكوم عليه التقدم
اي لان المحكوم به وصف له في المعنى والموصوف سابق على صفته في الخارج
والاعتبار وهذا جعل النحاة رتبة المبتدا التقدم واما جعلهم رتبة الفعل التاخر
مع انه موصوف الفعل في المعنى فلا مر لفظي وهو ان الفعل عامل فيه ورتبة
العامل التقدم لانه وضع اي اعتبر ولوحظ وعبارة ابن يعقوب يسمى
الاول موضوعا في القضية الحملية لانه يتخيل فيه انه كشي وضع اي
نصب ليحمل عليه غيره وسمي الثاني محمولا لتخيل انه حمل على الاول
وسبب التخيل ان المعروض وهو الاول اصله ان يكون ذاتا والعارض اصله
ان يكون وصفا والذات احق بان تكون حاملا فيكون الوصف احق بان
يكون محمولا حال كونهما بالسوية اشار الى ان قول المص بالسوية
حال من الموضوع والمحمول على مذهب اثبات الحال من الخبر او من ضميرها
بناء على ان المراد المسمى بالموضوع والمسمى بالمحمول كما اشار اليه الش تبك
يذكران معا اي لفظا او نية كما في الكبير والجزء الثالث النسبة الخ اعلم
ان للقضية جزئين اخرين غير الموضوع والمحمول وهي النسبة التي هي
تعلق احد الطرفين بالاخر ثبوتا او نفيا ووقوع تلك النسبة ولا وقوعها
فالجزآن من القضية المتقدمة المراد اما الاستلزام او لا وقوعها والرابطة تدل
على الوقوع او لا وقوع مطابقة وعلى النسبة المتقدمة التزاما الاستلزام لو

Copyright © King Saud University